

اقتصاد السوء

محمد زبيب

وزيرة المال وألفباء «الخصخصة» (3)

حديثها إلى الزميل محمد بركات المنشور في صحيفة «الرأي» الكويتية في السابع والعشرين من آذار الماضي، إذ تقرّ الحسن بأننا «بالطبع ندفع كلفة هذه العملات الأجنبية في مصارفنا»، لكنها ترى أنها «كلفة ليست كبيرة... ولكي لا يتوهم أحد أن هناك أي تحريف في نقل ما قالته الحسن بعد ذلك في الحديث نفسه، فهذا عرض حرفي لسلسلة من الأسئلة، كما طرحها الزميل بركات وأجوبة الوزيرة الحسن عنها:

● لكنها (كلفة الودائع) تقدّر بمليارات الدولارات؟
- لنفترض هذا، لكنه يعكس ثقة المستثمر في الخارج بلبنان. سأذكر هنا بأن لبنان مرّت عليه فترة لم يكن في حساب خزينته ما يكفي لدفع رواتب الموظفين في القطاع العام. اليوم لدينا فائض وسيولة، بكلفة ما، لكن الكلفة نطمح إلى أن نحولها إلى فائدة استثمارية من خلال استثمار الفائض في السيولة، ما يعطي فوائد عالية للاقتصاد.

● لكننا لا نستثمر هذا الفائض حالياً؟
- هذه هي مهمتنا الآن: أن نستثمر هذه المليارات من الدولارات في الاقتصاد. فعلى سبيل المثال في قطاع الكهرباء يجب أن نزيد الطاقة الإنتاجية، لأن انقطاع التيار الكهربائي له وقع سيئ على الاقتصاد.

● لماذا لا نوفر فوائد المليارات الفائضة في مصارفنا ونستثمر الفوائد لسداد الدين أو بدل الاستدانة؟

- أنا، وزيرة المالية، لا أطمح إلى زيادة الدين. لكن هذه الأموال يمكن أن ندخلها في الاقتصاد بدل أن تظل في البنوك، وهذا ما نطمح إليه. لكن حالياً تخف هذه المليارات من دون جميل منّا، لأننا في عام 2009 زادت وداغنا بنسبة 22 في المئة، واليوم قد لا نصل إلى نصف هذه النسبة في عام 2010، لأنّ الزيادة هذه كانت في فترة استثنائية، ولن نستمرّ في استقطاب الودائع، وفوائدها تنخفض وفق سياستنا المالية والتقديدية. وأذكر هنا بأن تراجع الودائع قد يسبب مشكلة في تمويل ديننا ومشكلة في تمويل المشاريع الاستثمارية، فنحن عشنا في سنة ونصف سنة مع ازدهار مكلف، ونتوجه الآن إلى خفض الفوائد لتخفيف الودائع.

لا شك في أن هناك «سورالية» ما في رسم خريطة الطريق نحو فهم ما تقول أو تريده أو تسعى إلى فعله وزيرة المال (وهي بالمناسبة الاسم الحركي لإدارة منظومة المصالح، بمعنى أن الوزيرة ربا الحسن غير مستهدفة، وحدها، كشخص أو موقع، بقدر ما أن المنظومة هي المستهدفة مع كل المديرين لها والمنتفعين منها). إلا أن كل ما ورد أعلاه يثبت أن طرح الضريبة على القيمة المضافة، ثم استبدالها بالخصخصة، هدفه واحد، هو دعم المصارف وشبكة المصالح المرتبطة بها على حساب بقية المقيمين وحاجاتهم وحقوقهم!

* ملاحظة: قالت وزيرة المال ربا الحسن في حديثها إلى صحيفة «الرأي» إنها لا تعرف ما هي موجودات الدولة التي يخشى البعض بيعها! وقالت أيضاً إن إصدار سندات خزينة لامتنصص السيولة «لا يسمّى زيادة في العجز ولا ديناً جديداً»!

جذبياً، بل كانت ترى أن الخصخصة هي إشراك القطاع الخاص تحديداً... وتابعت في حديثها بنفسه: «لكن هذا الأمر، أي الخصخصة لدعم الخزينة، لا يدخل في أولوياتنا حالياً، بل إننا ننظر إلى الخصخصة من منظور المنفعة الاقتصادية البحتة، لأن الخصخصة وإشراك القطاع الخاص هما من السبل المهمة لإدخال عامل المنافسة إلى كل قطاع، وهو العامل الذي يدفع إلى تطوير القطاع وتحسين الخدمات التي يتلقاها المستهلك».

هذا الموقف لوزيرة المال سبقه موقف أكثر وضوحاً في منتصف كانون الثاني من هذا العام، إذ قالت في مقابلة على الهاتف مع «رويترز»: «لم يعد هناك حاجة ملحة من الناحية المالية لإطلاق جهود الخصخصة في عام 2010». وأضافت: «قبل سنتين أو ثلاث سنوات كان ذلك أكثر إلحاحاً لأن وضع الاقتصاد الكلي كان مختلفاً... اليوم من وجهة النظر المالية البحتة يمكننا التنفّس قليلاً بما هو أسهل لأن الوضع أفضل قليلاً الآن».

طرح زيادة الـ TVA أو الخصخصة هو لضمان ربحية المصارف والمودعين الكبار

كلام الحسن كان جازماً في شأن عدم الحاجة إلى الخصخصة لتحقيق أهداف مالية في هذا العام، على عكس ما تروّج له حالياً في فذلكلة مشروع الموازنة وتصريحاتها التهويلية مع شركاء كثر في الحكومة، بل هي ذهبت إلى أبعد من ذلك في حديثها مع «رويترز»، فرأت «أن قطاع الطاقة المنهك ليس جاهزاً للخصخصة»، وقالت حرفياً: «رأيت هو أنه يجب أن تبدّل بعض جهود إعادة الهيكلة في عام 2010 قبل أن يصبح القطاع جاهزاً لمشاركة القطاع الخاص... هذا الموقف لم يرض عليه سوى أقل من ثلاثة أشهر، فما الذي تغيّر في هذه المدة القصيرة، لكي تغيّر وزيرة المال موقفها جذرياً، فيصبح قطاع الكهرباء جاهزاً للخصخصة فوراً، وتصبح الخصخصة حاجة مالية ملحة لإمرار الموازنة؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة، فالخصخصة تبقى هدفاً لذاته لدى من تمثّلهم ربا الحسن (ليس المقصود تيار المستقبل وحده كفريق سياسي، بل منظومة المصالح الراسخة في الوضع القائم، وهو ما ينطبق أيضاً على الرغبة الدائمة في جباية الإيرادات الضريبية السهلة من الفقراء ومتوسطي الدخل حصراً)، إلا أن هذه الإجابة لا تكفي لتبرير «النطنطة» في المواقف، وتغييرها تحت الطلب، لذلك لا بد من الاستشهاد أكثر بأقوال وزيرة المال الماثورة، لعلها تمنح إجابات أكثر دقة، وهو ما فعلته في

تقول وزيرة المال ربا الحسن في تقريرها عن مشروع موازنة عام 2010 إن هذا المشروع يتبنّى خيار إشراك القطاع الخاص، «لأن حاجات الإنفاق على البنى التحتية تفوق قدرة الدولة على التمويل»، ولا سيما في قطاعات الاتصالات والكهرباء والنقل العام وسكك الحديد والمرافق والطرق... وتشير في ذلكتها إلى أن «إشراك القطاع الخاص يخفف العبء عن خزينة الدولة»!

بهذا المعنى، تقدّم الوزيرة الحسن خيار «الخصخصة»، باعتباره حاجة «مالية» فرضها سقوط مشروعها الرامي إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة، الذي «كان سيؤدي إلى خفض نسبة الديونية وخفض عبء خدمة الدين على الاقتصاد بوتيرة أسرع»، بحسب ما أدلت به للزميلة دوللي غانم في برنامج «نهاركم سعيد»، مشيرة إلى «أن هذا الخيار - أي زيادة الضريبة - سيكون الأفضل مالياً - بالمقارنة مع الخصخصة طبعاً - نظراً لالتزام الحكومة بمسار التصحيح المالي الذي اعتمدته منذ باريس 1، 2، 3».

قد لا يكون هناك أوضح من هذا الكلام لكشف ملامسات اللهاث المحموم وراء الخصخصة في هذه المرحلة، أي في مرحلة تراكم فائض السيولة لدى المصارف بلا أي سقف أو أفق، فتفضيل رفع الضريبة على القيمة المضافة إلى 12% أو 15% كان سيسمح بتدبير سهل ويسير وسريع لكلفة امتصاص هذه السيولة وتعقيمها من دون أوجاع الرأس التي ستنتج عن الخصخصة، فيما سقوط الزيادة الضريبية بالضربة القاضية - أقله في هذا العام - اضطر الكسالى إلى فرض التوافق السياسي على الخصخصة (وتوزيع جبتها الشهية) في شرط مسبق لإمرار مشروع الموازنة، من دون أن يكون لهذه الخصخصة وتلك الضريبة أي علاقة مباشرة بالاعتمادات المرصودة للإنفاق العام الذي ارتفع على نحو هستيري ينم عن تبذير وسرقة أكثر بكثير مما ينم عن رغبة جدية في زيادة الإنفاق الاستثماري الجدي على تجهيز البنى التحتية أو زيادة الإنفاق الاجتماعي الموجّه فعلياً إلى الفئات المحتاجة إلى كل دعم وحماية.

وللمزيد من الوضوح، فإن الوزيرة الحسن كانت قبل أسابيع قليلة أكثر ثقة بقدرة فريقها على فرض الزيادة الضريبية، ولذلك مارست نوعاً من الإفراط في الارتهاق للسياسة النقدية، وعمدت إلى امتصاص آلاف المليارات من فائض السيولة بالليرات عبر سندات الخزينة، قبل أن تعلق هذه الإصدارات في مطلع آذار الماضي لمدة شهر، أي في الوقت نفسه الذي تبليغ فيه رفضاً قاطعاً من حزب الله والتيار الوطني الحر لزيادة الضريبة على القيمة المضافة والضغط عليها في شأن غياب أي مبرر لزيادة أي ضريبة في ظل تراكم فائض هائل في حساب الخزينة. قبل ذلك، ما الذي قالته وزيرة المال؟

في حديث أجرته معها مجلة «عالم التجارة» في منتصف شباط الماضي، قالت الحسن حرفياً: «أنا أرى أن الخصخصة هي إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية... يوماً لم تكن الحسن تميّز بين «الخصخصة» و«إشراك القطاع الخاص» وتحسبهما مفهومين مختلفين

على الاقتصاديين وعلى فئة واسعة من القيادات السياسية، وهذه هي نتيجة أفكار ميشال شيحا، فمونتّي كارلو التي تقع في سوليدير وبعض المناطق كانت الرد السريع على سؤال: هل تريدون لبنان هانوي أو هونغ كونغ أو مونتّي كارلو؟

وكان لبنان لا يقوم إلا على سياحة في مساحة لا تزيد على 50 كيلومتراً مربعاً في سوليدير وبعض مناطق الاضطياف، فأين نذهب بما بقي من الأراضي اللبنانية؟

6 لكن ليس هناك من يقف في وجه هذه الممارسات؟

- هناك سيطرة للمنطق الاقتصادي الخاطي المدعوم بالجشع للمال. إذ يتصرف زعمائنا كأن لدينا أبار نفط، وما زلنا نتذكر حين عُدّ الخلوي أنه نفل لبنان، رغم أن إيرادات الخلوي تأتي من جيبية المواطنين، لا من تحت الأرض.

حتى إنه أقصي خبراء البنك الدولي الذين يحاولون انتقاد الوضع الاقتصادي السائد، إذ نقل أثنان من مديري البنك الدولي من لبنان نتيجة محاولتهما تصويب الواقع!

وهذا النقل جاء بأمر من واشنطن التي تدعم دعماً مطلقاً فريقاً سياسياً مهما كانت توجهاته وأفعاله. إنها ثقافة اقتصادية منحطة.

إذ ثمة نموذج لبناني أعوج يجب أن يتعدل، وثمة قدرات إنتاجية في لبنان يجب أن تستغل.

7 ما هي الخطوة الأولى التي يجب المبادرة إلى تنفيذها؟

- يجب أن يتحول جزء من الدين العام الذي بحوزة المصارف اللبنانية إلى دين عائم ودايم وبفائدة معقولة، ما يوفر أكثر من مليار دولار سنوياً. ويجب عدم إصدار سندات الخزينة إصداراً متلاحقاً كما يجري حالياً، إضافة إلى خفض الفوائد المعتمدة على هذه الإصدارات، إن كانت بالدولار أو باليرة اللبنانية، وهذا يحتاج إلى مفاوضات بين الدولة والمصرف المركزي وجمعية المصارف بهدف إدارة الدين العام على أسس مختلفة.

باختصار

إصدار سندات يوروبوندر لتغطية ارتفاع النفقات العامة

وفقاً لما أعلنته وزيرة المال ربا الحسن، في مقابلة مع مجلة «Business Week» نشرت أمس، مشيرة إلى إمكان استبدال دين قائم يستحقّ خلال العام الجاري أيضاً. وقالت الحسن: «نتبنّى موازنة توسّعية (في الإنفاق) ستموّل من العائدات التي سترتفع من جرّاء النموّ والإجراءات الضئيلة التي اتخذت في جانب العائدات (في الموازنة) ومن خلال رفع الدين العام».

ومن المتوقع أن يكون إصدار اليوروبوندر، وهي سندات بالعملات الأجنبية، المذكور فوق الإصدار الخاص باستبدال سندات تستحق في تشرين الثاني المقبل، وتبلغ قيمتها 700 مليون دولار. وتتضمّن موازنة عام 2010 التي قدّمها وزارة المال، الأسبوع الماضي، زيادة في النفقات بنسبة 15,5% وعجزاً قيمته 4 مليارات دولار ممثلاً 10,7% من الناتج المحلي الإجمالي. واستبعدت الحسن خصخصة رخصتي الهاتف الخلوي خلال العام الجاري.

اعتصام أمام دائرة مياه النبطية في كفر جوز

نظّمته نقابة مستخدمي وعمال مؤسسة مياه لبنان

6 ملايين مسافر عبر مطار بيروت خلال الصيف

توقّع طرحه المدير العام للطيران المدني حمدي شوق، بعد اجتماع عمل موسّع في قاعة الاجتماعات في مطار بيروت الدولي، خصّص «المتنسيق بين كل الإدارات المختصة العاملة في المطار والوزارات المعنية، لوضع كل الإمكانيات في خدمة المسافرين في المطار وتقديم أفضل ما يمكن تقديمه لهم على عتبة فصل الصيف».

ولفت شوق إلى اتخاذ إجراءات بينها تزويد المطار بأجهزة فنية وتقنية حديثة تتعلق بالكشف على الحقائق والمسافرين، وأجهزة متطورة لحركة الملاحه الجوية. وقال: «وضعنا كوتورات خاصة في تصرّف المسافرين الذين لديهم تذاكر سفر إلكترونية والذين لا يحملون معهم حقائب، منعاً للازدحام على الكونتورات».

وأتفق أيضاً مع جهاز أمن المطار والوحدات الأمنية التابعة له على العمل لمنع الازدحام على مداخل المطار، وخصوصاً خلال عمليات تفتيش الركاب والمسافرين، بحسب شوق الذي طالب المسافرين «بضرورة الحضور إلى المطار قبل 3 ساعات من مواعيد إقلاع رحلاتهم، تفادياً لتأخير الرحلات، ما يعوق سفرهم في هذه الحالات».

الجنوبي، لتحقيق المطالب، مؤكّدة أنّ هذا الاعتصام «مقدمة لإضراب مفتوح استنكاراً وإدانة للمماطلة والتسويف وإدارة الظهر واللامبالاة من قبل الحكومة والمسؤولين المعنيين بملف قطاع المياه».

وحذرت النقابة مطالبها بـ«إعادة احتساب رواتب العاملين الذين سوّيت أوضاعهم، وذلك بإعطائهم درجة تدرّج عن كل 3 سنوات خدمة فعلية قضاها في المصالح، وتطبيق القرار الرقم 22 المتعلق بشروط الاستفادة من التقديرات الصحية بعد الصرف من الخدمة، وتوزيع العائدات السنوية على كل الموظفين، وأن تكون الأفضلية للجباة لأنهم أصحاب الحق الحقيقي، وإعطاء المستخدمين فرق سلسلة الرتب والرواتب، والإفراج عن صفقة الألبسة الشتوية والصيفية الموضوعية في الأدرج منذ 7 سنوات».

خطة متكاملة للكهرباء تمتد على أربع أو خمس سنوات،

يجب أن تعتمدها الحكومة، بحسب وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، الذي تحدّث بعد لقاء جمعه ووزيرة المال ربا الحسن مع وفد من البنك الدولي قدّم عرضاً عن مشروع استراتيجيته للمشاركة مع



لبنان (2010-2013) في قطاع الطاقة. وشدّد باسيل، الذي دعا إلى «التحلي بالواقعية في الخطوات المطلوبة في هذا القطاع»، على ضرورة «ألا تكون الخطة قابلة للتقوض أو للتغيير في أي وقت، بل يلتزم بها لتوفير التمويل لها».

وأشار إلى ضرورة التنفيذ «من خلال استعمال كل قدراتنا، سواء من القطاع العام أو الخاص، وإدخال الجميع في هذه الورشة لكي نربح الوقت، ونترك أي نقاش آخر إلى مرحلة لاحقة».

وختّم بالقول إن مناقشة الخطة تجري في كل الحلقات السياسية والاقتصادية وكل المؤسسات الخارجية والداخلية المعنية لكي نصل إلى إقرارها.

انخفاض أسعار بعض الأدوية الأوروبية

هذا ما أعلنته وزارة الصحة العامة، في بيان أمس، فقد «وُقع مؤشر انخفاض أسعار بعض العملات الأجنبية، ما سيؤدي إلى انخفاض أسعار بعض الأدوية المستوردة من الدول الأوروبية». وأشار البيان إلى أن متوسط العملات الأجنبية قد تدنّى، ومنها: اليورو: 3,43 والكرون الدنماركي 3,42.

(الأخبار، وطنية، المركزية)